

المغرب والبرتغال في مواجهة التحولات الدولية

عثمان المنصوري

يتضمن تاريخ المغرب والبرتغال تقاطعات كثيرة، كما يشترك في بعض المحطات الهامة من التاريخ المحلي والدولي. ويمكن أن نشير بإجمال حسب ما يقتضيه المقام إلى بعض هذه المحطات المتميزة التي تشير إلى هذه التحولات الكبرى والتي كان لها تأثير واضح على تاريخ البلدين .

أول هذه التحولات هي تلك المتعلقة بالمد الإسلامي والعربي. هناك بدون شك إمكانيات لدراسة الفترة السابقة على هذه المرحلة، لكنني لا أستطيع الخوض فيها لبعدها عن مجالات اهتمامي وتخصصي. ولكن المغرب والبرتغال، عرفتا مع فترة المد العربي الإسلامي وصول الجيوش العربية الفاتحة، وتفاعلا مع الوجود العربي الإسلامي.

ما ينبغي التذكير به والتركيز عليه هنا هو أن العنصر الذي انتقل إلى شبه جزيرة إيبيريا لم يكن عربيا مشرقيا صرفا، لأن المنطق والتاريخ يفيد بأن المجموعات التي وصلت إلى إفريقيا الشمالية خلال الفتوحات الإسلامية لم تكن بالكلم الذي يسمح لها أن تستوطن كل هذه النواحي، وتجييش الجيوش الوفيرة العدد، التي يحتاج إليها في الحروب وحراسة المواقع والمدن والاستقرار بهذه المناطق، ويظهر هذا خاصة بالنسبة للعنصر النسوي الضروري للاستقرار. وهذا يعني أن المغرب شكل خزانة بشريا لتزويد القادة الفاتحين والدول التي أقيمت فيما بعد ، بحاجتهم من الرجال للأمن والاستقرار والاستمرار، وأن أعدادا هامة من الرجال والنساء انتقلت إلى الجزيرة الإيبيرية للاستقرار والخدمة، دونما إهمال العنصر المحلي ودوره في نشوء ما سيمسى فيما بعد بالحضارة الأندلسية. لقد وقع انصهار وتمازج، وتفاعل بين مكونات سكان الجزيرة بما فيهم المغاربة وسكان البرتغال آنذاك.

وهذا يعني أن كلا من المغرب والبرتغال- مع التحفظات المنهجية التي لا بد من التذكير بها عن ماهية ما يسمى آنذاك بالمغرب والبرتغال- ساهما بشكل فعال في نشوء وتطور ما يسمى بالحضارة العربية الإسلامية بالأندلس. ولم يكتف المغاربة بذلك، بل إن الدول المغربية الكبرى، وأعني بها الدولة المرابطية والموحدية، فرضت سيطرتها على أجزاء واسعة من تراب شبه الجزيرة، وخلفت أثارا عمرانية ما تزال شاهدة على هذا الحضور المغربي بالبرتغال. ولم يكن هذا الحضور - كما هو معلوم - مقتصرًا على الآثار المعمارية، بل تعداه إلى مختلف الجوانب الفكرية والفنية والدينية، والعادات والتقاليد.

ولا شك أن الحضور " المغربي " في البرتغال، ولعدة قرون، ترك بصماته الواضحة التي لم تستطع التحولات التي أتت فيما بعد أن تمحوها.

المحطة الثانية هي مرحلة المد الإيبيري، وهي مرتبطة بالصراع المسيحي الإسلامي، والاكتشافات الجغرافية الكبرى، وهنا أيضا يوجد تقاطع كبير بين تاريخي البلدين، وتداخل بينهما، بحيث لا بد لمن يرغب في معرفة تاريخ البلدين في الفترة الحديثة أن يطلع على هذه المراحل المشتركة. ولا شك أن هذه المحطة لوحدها تستحق أن تستأثر ببحثنا أكثر، لما يتخللها من تفاصيل وتشعبات، ولكن الغرض من هذه المداخلة هو التركيز على أهم مميزاتها وانعكاساتها على البلدين .

كانت البرتغال سباقة إلى نقل حروب الاسترداد إلى خارج حدود شبه الجزيرة الإيبيرية، وتمكنت من تحقيق إنجاز عسكري وديني إيجابي كان له تأثير قوي على حروب الاسترداد، وعلى مجموع الصراع المسيحي الإسلامي الذي كانت تنزعه إسبانيا من جهة والدولة العثمانية من جهة ثانية، ويتمثل في احتلال سبتة. ولأول مرة يتمكن المسيحيون من احتلال ثغر ضمن التراب " المغربي "، بما يعنيه ذلك من تحول للحروب من هجوم مغربي إلى دفاع. ولم يكن الهدف مدينة عادية، ولكنها المدينة النشطة اقتصاديا على صعيد البحر الأبيض المتوسط، ومنطقة عبور السفن المغربية إلى الأندلس، ونقطة الارتكاز في الدفاع عن الإمارات الإسلامية المتبقية، ونجدها. وكما هو معلوم فقد شكل هذا الاحتلال نكسة سياسية ودينية واقتصادية للدولة المرينية، وساهم في تكريس ضعفها، وتدهور أحوال المغرب في تلك الفترة الحرجة من تاريخه. وبالمقابل كان بمثابة انطلاقة لدولة قوية، كرسست جهودها للاكتشافات الجغرافية، وتمكنت بذلك من تحويل الطرق التجارية التقليدية من البحر المتوسط إلى المحيط الأطلسي، بما رافق ذلك من امتيازات تجارية واقتصادية وتنام لقوتها العسكرية وتطور لأسطولها. فغدت من الدول العظمى.

كان الهاجس الأساسي لإسبانيا والبرتغال هو الحيلولة دون وصول العثمانيين إلى السواحل المغربية، وانبنت سياستهما على ذلك، وعندما نشأت الدولة السعدية، كان هاجس حكامها أيضا هو السيطرة العثمانية، التي تفادوها بمختلف المناورات السياسية والعسكرية، مما جعل البلدين يتقاربان في بعض الأحيان، وخاصة في عهد عبد الله الغالب، الذي غلب سياسة التلويح بالورقة الإيبيرية على المواجهة العسكرية مع الأتراك التي كان والده محمد الشيخ ينهاجها.

تمكن البرتغاليون كما هو معلوم من احتلال المزيد من المراكز والثغور، وخلقوا ديناميكية سياسية ودينية، ورد فعل استثمر من قبل القوى الموجودة وعلى رأسها الدولة السعدية، ومكونات المجتمع الأخرى وعلى رأسها العلماء والصوفية. كما أن حضورهم الطويل سواء في الثغور، أو في تعاملهم التجاري مع المغاربة والعلاقات المباشرة التي نسجوها مع السكان والحكام، زيادة على تأثير البحارة

والصناع والجنود المأسورين والتجار المتعاملين مع المغاربة سواء داخل الإطار الرسمي أو خارجه، كل هذا خلف أثارا عميقة في كل المجالات: الاقتصاد والتجارة والفلاحة واللغة والعادات والمعمار والجيش والملاحة والإدارة .

وكما كانت محطة سبتة بداية ازدهار لدولة البرتغال فإن محطة وادي المخازن كانت نهاية سيئة لعهود من الإزدهار والعظمة دخلت بعدها البرتغال في فترة من الضعف والتراجع ، ولكنها سمحت في نفس الآن للمغرب بأن ينتعش ويكون دولة ضاهت في وقت من الأوقات الدول الكبرى المعاصرة لها مثل انجلترا وإسبانيا، وذلك في العقد الثاني من عصر المنصور الذهبي.

المحطة الثالثة هي التي اتفقت فيها رغبة البلدين على التحول من عهد الحرب إلى عهد السلم، وحدث ذلك في عهد السلطان العلوي محمد بن عبد الله، والملك البرتغالي الدون جوزي الأول ووزيره المشهور ماركيز بومبال.

ومن المعلوم أن الاحتلال البرتغالي ظل محصورا في مدينة الجديدة إلى غاية سنة 1769 حين تمكن السلطان سيدي محمد بن عبد الله من تحرير المدينة واسترجاعها . وصادف ذلك وجود نوع من التحول في سياسة البلدين ، ونمو اتجاه غالب في العلاقات الدولية آنذاك ، ينحو إلى التحول من الصدام والصراع إلى التفاهم والتعاون في المجال السلمي ، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات سلم تسمح بقيام نوع من التبادل التجاري والنشاط الاقتصادي بين المغرب والدول الأوروبية. من جهة، كان السلطان سيدي محمد بن عبد الله في حاجة إلى فتح أفاق للتبادل التجاري مع الدول الأوروبية وتنشيط الموانئ المغربية، وتنويع مداخل الدولة المغربية، مع تيقنه بأن سفنه القرصانية لم تعد قادرة على مجارة السفن الأوروبية في سرعتها وقوتها وقدراتها العسكرية. وكانت الدول الأوروبية تفضل من جهتها أن تستفيد من السلم لتأمين رحلات سفنها التي تجوب البحر الأبيض المتوسط والمحيط، وتستفيد أيضا من أي تطور يحصل في المغرب باتجاه الاستفادة من التحولات الاقتصادية التي عرفها القرن 18، والإمكانيات التي يتوفر المغرب عليها. ومن الإشارات التي بينت حجم القوة الأوروبية قيام الأسطول الفرنسي سنة 1763 بمحاصرة السواحل المغربية، ومهاجمة السفن الهولندية لتطوان والعرائش وسلا سنة 1774، وما خلفه الهجوم من خسائر ثقيلة. لذلك فإن المناخ المذهب للسلم أسفر عن توقيع عدد من اتفاقيات السلم والصداقة مع عدة دول أوروبية هي الدنمارك سنة 1757 وانجلترا سنة 1760 (تجديد اتفاقية 1728) والسويد سنة 1763 والبندقية سنة 1765 وفرنسا وإسبانيا سنة 1767 ثم البرتغال سنة 1774.

وكان وراء هذا التقارب مع البرتغال شخصيتان، السلطان سيدي محمد بن عبد الله بسياسته المتفتحة ورغبته في إصلاح أوضاع البلاد الاقتصادية، والملك جوزي الأول الذي كان يتوفر على وزير أول مشهور ببعد نظره، وبراعمانيته،

وإصلاحاته وهو ماركيز بومبال، الذي قدر أنه يستطيع أن يحصل على العديد من الفوائد عن طريق السلم أكثر من الحرب، وأن سفينة واحدة تقع في أيدي السفن القرصانية المغربية، تشكل خسارة كبيرة، أكثر بكثير مما يمكن أن تدفعه البرتغال مقابل السلم.

وقد ظهرت فوائد هذا الاتفاق فيما بعد، وخاصة في عهد السلطان مولاي سليمان ومن أتى بعده من الملوك العلويين، فقد كان هذا السلطان يتخوف كثيرا من التدخل الأوربي، وخاصة التدخل الفرنسي، خصوصا عندما وصل نابليون إلى مصر، وبصفة أكثر عندما دخلت جيوشه إلى إسبانيا والبرتغال. وحصل تقارب بين الدولتين يمكن أن نعتبره تحالفا ناتجا عن وحدة المصالح، وتفهم الطرفين لبعضهما البعض. فقامت دولة البرتغال بتدعيم موقف السلطان ضد مخالفيه وتزويده بالأسلحة وعلى رأسها البارود، فتمكن من بسط سيطرته على الجنوب الثائر عليه وعلى الباشوات المتمردين. بينما تلقت دولة البرتغال دعما يمكن اعتباره عسكريا، عن طريق تزويدها بالحبوب واللحوم والبالغ، التي كانت في حاجة إليها في مقاومتها للاحتلال الفرنسي، وفوق ذلك كان الدعم المعنوي في المراسلات والسفارات، ومظاهر الفرحة التي عبر عنها المغاربة عند سماعهم بانسحاب الفرنسيين من البرتغال، ورفضهم التحالف معهم.

وبعد مولاي سليمان، وخاصة في الثلاثينيات، نلاحظ أن ثلاثة دول كبرى، شرعت في التنافس على احتلال مواقع بالمغرب، وكان لها تأثيرها خلال فترات متعددة على أحواله، وهي فرنسا وإنجلترا وإسبانيا، وهي نفس الدول التي كان لها أيضا تأثير واضح على أحوال البرتغال، وإن كان ذلك بشكل مخالف. ففي البرتغال اتخذ التأثير شكل دعم للحكومات والدول، ووقفا ضد الهيمنة الأجنبية، أما في المغرب، فقد كان الهدف السيطرة على البلاد واستعمارها.

كل هذه الملاحظات التي أسلفت، تبين مدى الترابط والتقاطع في تاريخ البلدين، وتفاعلهما مع نفس التحولات، وإن لم يكن بنفس النتيجة.

ومن مجموع هذه التحولات، لا شك أن اتفاقية السلم لسنة 1774، تعتبر من أهم المحطات التي طبعت العلاقات بين البلدين، وظل تأثيرها الإيجابي حاضرا إلى الآن، ومكنتهما من الانفتاح على بعضهما والتعاون والتفاهم. ولتسليط المزيد من الضوء على الظروف التي رافقت الإعداد لتوقيع الاتفاقية وإبرامها، أقدم لقراء هذا الكتاب ترجمة لمقال للأستاذ والسفير البرتغالي السيد فرناندو كاشثرو براندائو، عن هذه الاتفاقية، وقد مكنتني من نسخة منقحة للمقال هي المعتمدة في هذه الترجمة.